نقص في الأطباء المقيمين وغرف العمليات في مركز «اللؤلؤة» الطبي في الحسكة

الحسكة - دحام السلطان

بين مدير مركز «اللؤلؤة» الطبي في الحسكة الدكتور سعيد العواد لـ«الوطن» وجود نقص لدى المركز بمختلف الاختصاصات الطبية، إضافة لندرة الأوكسجين نتيجة لعدم توافر محطات الأوكسجين بالشكل المطلوب ولخروج المعمل خارج المدينة عن الخدمة، في ضوء توافر الكوادر التمريضية الجيدة والمتمكنة مهنياً، والعمال الإداريين والخدميين بالأعداد الكافية والمطلوبة، والأدوية الإسعافية والعلاجية بالحدود الكافية.

وأشار العواد إلى أن المركز يستقبل الحالات الإسعافية على مدار الساعة، ويضم أقسام «الداخلية والنسائية وإسعاف الأطفال وداخلية الأطفال ومخدم الحواضن للأطفال الحواضن والعيادة السنية»، لافتاً إلى وجود في ٩ حاضنات للأطفال تقدم خدماتها بالمجان، على حين تصل أجور خدمة الحاضنة الواحدة في المشافي الخاصة إلى ٥٠ ألف ليرة سورية في اليوم الواحد.

وشدد مدير المركز ضرورة الحصول على الطابق الرابع «المهجور» من مبنى المركز، الذي تمتلكه نقابة المعلمين، لافتتاحه كجناح لغرف العمليات الجراحية، التي تحتاج تقنيات طبية خاصة لن تتحقق إلا بمساعي المعنيين في هذا الجانب، لأنها تفوق الإمكانات المتوافرة لدى مديرية الصحة بالحسكة.

ولفت العواد إلى أن المركز قدم الخدمات الطبية خلال العام الماضي لـ٩٣٥٥٦ مواطناً، و٥٢١٢ تحليلاً مخبرياً «تلاسيميا» و٣٣٦١ خدمة طبية في العيادة النسائية، و٢٣٣٤ خدمة نقل دم.

كما راجع المركز خلال الشهر الماضي من العام الجاري ٨٩٩٧ مواطناً، ٤١١٥ داخلية، و٤٨٨٢ أطفال، قُبل منهم١٢٣١، في قسم الداخلية ٣٨٠ و٨٥١ للأطفال ٦٣ منهم للحواضن، و١٩٥ نقل دم «تلاسيميا» و٣٠٣ للعيادات نسائية، و٤٦٠ للعيادات السنية، و٤٦٢ تحاليل مخبرية.

الإدارة المحلية تصدر أسس تخصيص ذوي الشهداء والجرحى بالأكشاك

مدة الترخيص ٣ سنوات للأكشاك بما فيها القائمة بدءاً من أول العام الحالي

لجنة مركزية توزع الأكشاك لجميع المحافظات دفعة واحدة وبشكل سنوي

محمد راكان مصطفى
محمود الصالح

نفى مصدر في محافظة دمشق وجود أي قرار أو توجه بإلغاء تخصيص أو نقل أكشاك ذوي الشهداء التي تم منح ترخيص لها في أحياء دمشق، منوهاً بأنه وفي ضوء التكلفة التي تكبدها أصحاب هذه الأكشاك لن يتم اتخاذ أي إجراء جديد بخصوصها.

وفي السياق وبعد توقف تخصيصها منذ آب الماضي، أصدر وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف الأسس المعتمدة لتخصيص ذوي الشهداء والجرحى بالأكشاك. «الوطن» حصلت على الأسس التي أصدرها وزير الإدارة المحلية والتي تنص على وضع آلية تتضمن إعداد خريطة مكانية لتوزع الأكشاك على مستوى كل محافظة، وتم تعميم هذه الأسس بموجب كتاب وزير الإدارة المحلية والبيئة رقم ٣٤٧/ص/م/د/٢ تاريخ ٢٠١٩/١/٢٣.

وأوضحت الأسس أن مدة ترخيص الأكشاك لذوي الشهداء والجرحى هو ٣ سنوات وبالنسبة للأكشاك القائمة ٣ سنوات اعتباراً من تاريخ الأول من العام الحالي.

وتتضمن الأسس تكليف المحافظات بإعداد خريطة وفق أسس مدروسة تنسجم مع الاشتراطات الفنية والتخطيطية ولجميع الوحدات الإدارية في المحافظة، ويتم ترتيب الأكشاك وفق أهمية الموقع وذلك خلال ٣ أشهر.

وأكدت الأسس الموضوعة ضرورة أن تشمل الخريطة المعدة أماكن البسطات والكولبات المخصصة لبيع الصحف والخبز والمنتجات الزراعية، ويجب أن يلحظ مواقع وساحات مناسبة ضمن الخريطة حيث يمكن توظيفها كأسواق شعبية ومناطق لتجمع الأكشاك، وبينت الأسس نماذج وتصاميم الأكشاك حيث تكون موحدة في كل محافظة مع مراعاة الجانب الجمالي والمحافظة على الصورة البصرية المتماشية مع الموقع والمحيط، والتقيد بمعايير إشغال الأرصفة للحفاظ على مسافة كافية لمرور المشاة.

وحددت الأسس استفادة ذوي الشهداء والجرحى، بأن تخصيص ذوي الشهداء يتم وفق ترتيب وأولوية، بأن يستفيد من التخصص للشهيد المتزوج زوجته أو أحد أولاده بعد موافقة زوجته، وتعتمد في ذلك تاريخ الميلاد وعدد الأولاد ووضع الزوجة فيما إذا كانت عاملة أم لا والحالة الاجتماعية لأسرة الشهيد ومصادر الدخل المتوافرة والوضع الصحي للزوجة، ويجب ألا تكون الأسرة مستفيدة من فرصة عمل دائمة أو مشروع آخر ضمن الميزات التي يتم منحها.

كما حددت الأسس تخصيص جرحى الحرب من الجيش والقوات المسلحة والقوات الرديفة الذين تصل نسبة العجز لديهم من ٧٠-١٠٠٪، بالنسبة للجريح المتزوج يستفيد الجريح فقط وتتم مراعاة نسبة العجز المثبتة وعدد الأولاد ووضع الزوجة إن كانت عاملة أم لا ووضع أفراد الأسرة ومصادر الدخل، أما الجريح العازب فيتم اعتماد نسبة العجز وعدد أفراد أسرته ووضع عائلته الاجتماعي ومدى حاجتها. ويشترط في الحالتين للجريح المتزوج والعازب ألا يكون مستفيداً من فرصة عمل دائمة أو مشروع آخر ضمن الميزات التي يمنحها.

وتمنح رخصة الكشك للجرحى وذوي الشهداء حصراً ويتم منح الرخصة في الوحدة الإدارية التي يقيم فيها المستفيد، ويتم تزويد الأكشاك بالماء والكهرباء وفق التعرفة المنزلية، تستوفي الوحدة الإدارية التعرفة الأدنى لرسم الإشغال، وطالبت الأسس الموضوعة بتبسيط إجراءات منح التراخيص للأكشاك من دون عناء وبأقل مدة زمنية، وسمحت الأسس للجريح بتوكيل أحد أفراد أسرته بموجب وكالة أصولية لمتابعة إجراءات الترخيص مع دوائر الدولة من دون الحاجة لحضوره الشخصي.

وحددت الوزارة خطوات العمل في هذا الجانب، حيث يتم إعداد قائمة في كل محافظة بعدد الأكشاك المقترحة والتي يمكن تخصيصها للجرحى وذوي الشهداء موزعين على الوحدات الإدارية.

على أن ترفع المحافظة لائحة بالطلبات المقدمة إليها من الجرحى وذوي الشهداء للتخصص بالأكشاك، يتم تشكيل لجنة مشتركة من وزارة الدفاع (لجنة برنامج جريح وطن – مديرية شؤون الشهداء) ومن وزارة الإدارة المحلية بهدف تدقيق الطلبات المرفوعة وتحديد المستحقين حسب الأولوية والتوزيع وفق الأسس المذكورة، ويتم تخصيص جميع الأكشاك المتوافرة دفعة واحدة، وفي حال توافر أكشاك إضافية لاحقاً يتم التوزيع وفق الآلية مرة كل سنة.

وفي السياق نفسه أعد مدير دوائر الخدمات في محافظة دمشق وبناء على توجيهات محافظ دمشق مشروع قرار لآلية معالجة تجاوزات الأكشاك المرخصة في المدينة على الأملاك العامة والتجاوزات على نموذج الكشك المعتمد بالقرار ٤٣١/م.ت لعام ٢٠١٧، وتضمن المشروع الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه اعتماد عدد من الإجراءات لمعالجة المخالفات والتجاوزات على الأملاك العامة التي يقوم بها أصحاب الأكشاك المرخصة في المدينة، حيث يتم عند ضبط المخالفة للمرة الأولى تنظيم ضبط إشغال أملاك عامة ويتم ختم الكشك لمدة ثلاثة أيام يفض الخاتم بعدها تلقائياً من قسم شرطة المحافظة وبعد تسديد قيمة ضبط الإشغال ومن صاحب الترخيص حصراً لدى دائرة الخدمات.

على أن يتم في المرة الثانية تنظيم ضبط إشغال أملاك عامة ويتم ختم الكشك لمدة أسبوع يفض الخاتم بعدها تلقائياً من قسم شرطة المحافظة وبعد تسديد قيمة ضبط الإشغال من صاحب الترخيص حصرياً وبعد توقيع تعهد بعدم إعادة ارتكاب مخالفة جديدة لدى دائرة الخدمات، أما في المرة الثالثة فيتم تنظيم ضبط إشغال أملاك عامة ويتم ختم الكشك لمدة عشرة أيام يفض الخاتم بعدها تلقائياً من قسم شرطة المحافظة وبعد تسديد قيمة ضبط الإشغال وبعد توقيع تعهد جديد من صاحب الترخيص حصرياً بأنه في حال ارتكاب مخالفة جديدة سيتم نقل الكشك إلى أطراف المدينة حصرياً، وفي المرة الرابعة يتم تنظيم ضبط إشغال أملاك عامة ويتم ختم الكشك لمدة ١٥ يوماً ويفض الخاتم تلقائياً بعد انقضاء المدة وتسديد قيمة الضبط وتوقيع تعهد جديد لدى دائرة الخدمات بأنه في حال ارتكاب مخالفة جديدة سيتم إلغاء ترخيص الكشك نهائياً، وتقوم دائرة الخدمات المعنية بنقل الكشك إلى مكان جديد في أطراف المدينة خلال مدة ثلاثة أشهر كحد أقصى، وفي حال تم ضبط المخالفة مرة خامسة بعد النقل في حال ارتكاب مخالفة جديدة يتم إلغاء الترخيص حكماً، ليتم في حال عدم التقيد بالنقل بعد صدور قرار النقل وخلال مدة شهر إلغاء الترخيص.

واستعرض المشروع نماذج المخالفات كإحداث مظلات فوق الكشك أو وضع أي إضافات أو شوادر على الكشك أو مظلات على جوانب الكشك، أو وضع إعلانات في غير الأماكن المخصصة لذلك أو وضع آرمات بارزة عن الكشك، أو بيع المشروبات الكحولية، أو سرقة الكهرباء، إضافة إلى وضع البنكجتورات ما يخالف مضمون بلاغ رئاسة مجلس الوزراء، وفي حال عدم وضع الترخيص في مكان ظاهر أو عدم وضع شعار المحافظة، إلى جانب تغيير مكان الكشك من صاحب العلاقة عن المكان المرخص له فيه من دون صدور قرار بذلك.

وفي هذه الحالات تقوم دوائر الخدمات بتطبيق الإجراءات المعتمدة في المقترح من دون تنظيم ضبط إشغال فقط، مع الإشارة إلى أنه من الممكن استبدال الختم بغرامة مالية في حال الختم للمرة الأولى فقط.

وأشار المشروع إلى أنه يتم فتح سجل خاص بالأكشاك في كل دائرة خدمات تدون فيه المخالفات وترقم المخالفات وفق الآلية الواردة في نص المشروع ويتم إضافة إلى ذلك إعلام مديرية شؤون الأملاك خطياً بكل إجراء يتم اتخاذه بحق أي كشك وتقوم مديرية شؤون الأملاك بفتح سجل بجميع الأكشاك وتقوم بتدوين المعالجات كافة وترقيم المخالفات أيضاً.

> مشروع قرار لمعالجة تجاوزات الأكشاك المرخصة في دمشق

٧,٣ مليارات ليرة مبيعات السورية للتجارة في حمص خلال ٢٠١٨

بلال لـ«الوطن»: مزايدات لاستثمار عدد من عقارات المؤسسة

حمص- نبال إبراهيم

بيّن مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة بحمص ياسر بلال لـ«الوطن» أن القيمة الإجمالية لمبيعات فرع المؤسسة خلال عام ٢٠١٨ بلغت ٧,٣ مليارات ليرة، لافتاً إلى أن مبيعات فرع المؤسسة خلال عام ٢٠١٨ زادت بنسبة ١٠ بالمئة مقارنة بمبيعات عام ٢٠١٧ التي بلغت نحو٦,٧ مليارات ليرة سورية.

وأوضح أن فرع المؤسسة أعلن العام الماضي عن مزايدات علنية لاستثمار عدد من عقارات المؤسسة بالمحافظة لتأمين إيرادات إضافية لها، مبينا أنه تم الإعلان عن كل من مجمع الزهراء وصالة باب تدمر وصالة ابن الوليد وصالة الإنشاءات ومركز الميدان، وتم حتى تاريخه استثمار صالة الإنشاءات التي تضم العديد من المحال التجارية بقيمة مالية ٦,٦ ملايين ليرة سورية سنويا، واستثمار مركز الميدان بقيمة مالية ٥,٢ ملايين ليرة سنوياً، مشيراً إلى أن هذه التجربة الاستثمارية تأتي في إطار تشجيع بقية الفعاليات والتجار لاستثمار بعض عقارات السورية للتجارة وذلك وفق تعليمات قانون الاستثمار ولتأمين إيرادات إضافية لخزينة المؤسسة.

وأكد أن فرع المؤسسة يعمل على افتتاح منافذ بيع جديدة في الأماكن والمناطق التي لا يوجد فيها مراكز للمؤسسة بهدف التدخل الإيجابي في الأسواق ومنع جشع التجار وذلك بناءً على توصيات الحكومة المتكررة، لافتا إلى أن عدد الصالات ومنافذ البيع التابعة للمؤسسة وصل إلى ٨٤ منفذاً بينها ٨ مستودعات جملة، وأن منافذ البيع هذه تغطي معظم للمحافظة، وأنه يتم تسيير سيارات جوالة بكل السلع التموينية إلى المناطق التي لا يوجد فيها صالات ومنافذ بيع للمؤسسة او التي تكون بعيدة عنها، مضيفاً إن الفرع يقوم بتزويد الصالات بتشكيلة سلعية واسعة لتلبية احتياجات المواطنين.

وبين أن المؤسسة قامت بخطة إسعافية لإنقاذ مزارعي البطاطا العروة الربيعية خلال العام الماضي وعملت على استلام البطاطا الصيفية من المزارعين وتخزينها في براد ابن الوليد، موضحا أن الفرع سوق كمية ١٦٥ طن بطاطا من الفلاحين بسعر شراء وسطي ١١٠ ليرات سورية وبسعر مبيع ١٤٠ ل.س وحقق أرباحاً بنحوه ملايين ليرة سورية منها، مضيفاً: إن الفرع قام بتسويق كمية ٢٢٠٠ طن من التفاح من الفلاحين وقد بلغت الكمية المبيعة منه حتى تاريخه ٥٠٠ طن، وقام باستجرار كمية ٥٥ طناً من الأسماك من الهيئة العامة للثروة السمكية بناء على العقد المبرم معها بسعر شراء ١٠٦٥ ل.س وبسعر مبيع ١١٠٠ ل.س للكيلو الواحد محققة بذلك أرباحاً بحدود المليوني ليرة سورية.

وكشف أن الفرع انتهى من تنفيذ كامل بنود الخطة الاستثمارية خلال العام الماضي بما فيها صيانة بعض منافذ البيع وصيانة لوحدات التبريد، حيث أصبحت وحدات تبريد ابن الوليد ووحدة تبريد ٧ نيسان وبراد الصناعة كلها مفعلة وجاهزة كما تم استكمال تجهيز المسلخ الفني في وحدة تبريد ابن الوليد، كما تم تفعيل محطة الوقود الكائنة في مركز الجملة رقم ٢ لتزويد الأفران العامة والخاصة وسيارات الأسرة التموينية بمادة المازوت بسعة ٥٠ ألف لتر.

عمال العقود السنوية في إدارة النفايات الصلبة في القنيطرة للشهر الثالث بلا رواتب!

القنيطرة - الوطن

فوجئ العاملون بعقود سنوية في إدارة النفايات الصلبة بالقنيطرة بعدم صرف رواتبهم الشهرية وللشهر الثالث على التوالي وبمبررات غير منطقية، ويقول عمال إدارة النفايات الصلبة بالقنيطرة في شكواهم إنهم لم يتركوا باباً إلا وطرقوه ولكن لا حياة لمن تنادي، وأملهم الأخير أن توصل صحيفة «الوطن» صوتهم لعل المعنيين وأصحاب القرار يسمعون شكواهم، مؤكدين أن معظم العاملين من الأسر المهجرة الذين عليهم التزامات مالية كآجار البيوت التي يقيمون بها عدا دفع الرسوم المترتبة عن الماء والكهرباء والاتصالات ومستلزمات مدارس أولادهم وغيرها من النفقات.

مطالبين بإيجاد حلول جذرية لمعاناتهم والتي يبدو أنها ستكرر بنهاية كل عام لأن إدارة النفايات الصلبة بالقنيطرة جهة عامة تتبع لمديرية الخدمات الفنية ماليا وليست جهة لديها موازنة مستقلة بها لعدم صدور قرار أو مرسوم باستقلالها إدارياً ومالياً عن الخدمات الفنية رغم مباشرتها العمل بكل أقسامها ومعمل النفايات يعمل بشكل كامل ولهذه الغاية تم تعيين عمال بعقود سنوية وهم الذين يعانون عدم صرف رواتبهم لأسباب مالية.

وأوضح مدير إدارة النفايات الصلبة بالقنيطرة عبد الغني جعفر أن المديرية محدثة بقرار من وزير الإدارة المحلية وهي ذات طابع إداري فقط وتتبع لمديرية الخدمات الفنية ماليا حيث إن لها موازنة استثمارية ضمن موازنة الخدمات، مبيناً أنه وفي عام ٢٠١٤ وباستثناء من رئاسة مجلس الوزراء تمت الموافقة على تشغيل محطة معالجة النفايات في القنيطرة وصرف جميع النفقات الجارية من رواتب وتعويضات وغيره من الموازنة الاستثمارية حيث تم تعيين العمال في مديرية الخدمات الفنية لمصلحة مديرية إدارة النفايات في العام الماضي.

وأشار جعفر إلى أن مديرية الخدمات الفنية قامت برفع طلب تمويل إلى وزارة المالية بنهاية شهر تشرين الثاني الماضي لموازنة النفايات، وتم تأجيل التمويل ليوم ٢٠ كانون الأول الماضي حسب توجيهات وزير المالية وعند الموعد تم إلغاء الطلب نهائياً، منوهاً بأن محافظ القنيطرة أجرى اتصالات يومية مع الجهات المعنية حيث تم التواصل مع وزير الإدارة المحلية لتأمين التمويل اللازم، ولكن حتى تاريخه لم يتم توفير وتأمين التمويل لصرف الرواتب للعاملين.

وبدورنا نضع شكوى عمال إدارة النفايات الصلبة بين أيدي أصحاب القرار لعلها تلقى آذاناً مصغية.